عدد المصارف المساهمة في المزاد

٨١,٢٦ دولار للبرميل

ارتفاع مؤشر التضخم السنوي للعام الماضي بنسبة (٦%)

التخطيط تعزوه إلى ارتفاع أجور الكهرباء والسبكن

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي



عزت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائى ارتفاع نسبة التضخم السنوي في العام الماضي ٢٠١١ إلى ارتفاع أجور الكهرباء والسكن، فيما قلل خبراء ومتابعون من هذا الارتفاع وعدوه طبيعيا لاقتصاد مازال يعانى من اختلالات هيكلية وبنيوية .

وأكدت الوزارة في الوقت عينه ارتفاع مستويات التضخم في شهر كانون الأول الماضي بشكل طفيف بنسبة ١٪ مقارنة بشهر تشرين الثاني الماضي. وقال المتحدث الرسمى باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لـ السومرية نيوز": إن ارتفاع نسبة التضخم السنوي للعام الماضي ٢٠١١، يعود إلى ارتفاع أجورالسكن والكهرباء بعد

وأضاف الهنداوي أن أجور السكن ارتفعت بشكل كبير خلال العام الماضي بنسبة ١٢٪، مقارنة بشهر كانون الأول

تطبيق التسعيرة الجديدة مبينا أن هذا

التضخِم ارتفع بنسبة ٦٪مقارنة بعام

من العام ۲۰۱۰ بسبب ارتفاع أسعار إيجارات الدور السكنية بمعدل ١٠,٤٪ مشيرا إلى ان ارتفاع أجور الكهرباء بنسبة ١٠٠٪ نتيجة تطبيق التسعيرة وأكد الهنداوي أن مؤشرات التضخم

لشهر كانون الأول الماضي ارتفعت

بشكل طفيف لتصل إلى ١٪ مقارنة بشهر تشرين الثاني الماضي لافتا إلى أن الجهاز المركزي للإحصاء أنجز تقرير التضخم لشهر كانون الأول لعام ٢٠١١ الـذي اعد علـى أسـاس جمـع البيانات ميدانيا عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من عينة مختارة من منافذ البيع في محافظات العراق

ووفق التسعيرة الجديدة لأجور الكهرباء، التي تم العمل بها خلال العام الماضى ٢٠١١ احتسبت أجور استهلاك الطاقة الكهربائية بوحيدة الاكبلو واط/ ساعة وبسعر ٢٠ دينارا عراقيا لكل وحدة واحدة، في حالة استهلاك

ما بين ١- ١٠٠٠ وحدة، و٥٠ دينارا للاستهلاك ما بين ١٠٠١ - ٢٠٠٠ وحدة، و ۸۰ دینارا للاستهلاك ما بین ۲۰۰۱ ٣٠٠٠ وحدة، و١٠٠ دينارا للاستهلاك ما بين ٣٠٠١- ٤٠٠٠ وحدة، و١٣٥

دينارعراقي في حال استهلاك أكثر من

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أعلنت في ١٦ كانون الثاني عام ٢٠١١ أن مؤشر التضخم السنوي للعام ٢٠١٠ الماضي شهد انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات التي سبقته، لافتا إلى أن نسبة المؤشر خلال سنة ٢٠١٠ بلغت ٣٪ مقارنة بـ٥٣٪ عام ٢٠٠٦، و٧٪ عام

وأعلن الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، خلال كانون الثاني من العام الماضي ٢٠١١، أنه سيباشس باستخدام المكننة في جمع الأسعار المختلفة وبأوقات زمنية محددة، بدلاً من الاستمارة الورقية المعمول بها سابقاً، مؤكداً أن ذلك

سيسهم في سرعة جمع الأسعار ودقتها، وتصحيح احتسابها في حال وجود

وتكنولوجيا المعلومات، يختصب بعمليات الإحصاء المختلفة على صعيد البلاد، ومن أهم أعماله القيام بالتعدادات العامة للسكان والمساكن، والقيام بالعمليات الإحصائية المتعلقة بجميع المجالات (الزراعية والصناعية وغيرها)، إضافة إلى جمع وتوحيد وإعداد وتحليل وتلخيص نتائج العمليات الإحصائية كلياً أو جزئيا.

وكان الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط كشف عن ارتفاع مؤشر التضخم السنوي لسنة ٢٠١١ بنسبة (٦٪) مقارنة مع العام الذي سبقه

واشار البيان الى ان مديرية الارقام القياسية في الجهاز المركزي للإحصاء انجزت تقرير التضخم لشهر كانون الأول ٢٠١١ الذي اعد على أساس جمع

حلول مقترحة لعائدية الأراضيي الاستثمارية

يذكر أن الجهاز المركزي للإحصاء

البيانات ميدانيا" عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك من

عينة مختارة من منافذ البيع في كافة

محافظات العراق وقد اعتمد سنة ٢٠٠٧

وقد اظهرت النتائج ،مؤشرات الأرقام

القياسية لأسعار المستهلك على مستوى

العراق،حيث بلغ الرقم القياسي العام

لأستعار المستهلك (١٣٥,٦٪) في شتهر

كانون الأول ٢٠١١ مسجلاً ارتفاعاً

بمعدل ٩,٠٪ عن الشهر السابق وبمعدل

٦٪ مقارنة مع شهر كانون الأول ٢٠١٠

، وقد أظهرت النتائج أن قسم الاغذية

والمشروبات غير الكحولية :- سجلت

أسعار هذا القسم ارتفاعاً خلال شهر

كانون الأول ٢٠١١ بمعدل ٢٠٢٪ مقارنة

بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعارها

في منطقة كردستان بمعدل ٢٫٨٪ ، وفي

منطقة الوسط بمعدل ٢,٣٪ وفي منطقة

الجنوب بمعدل ١,٨ ٪، و السبب الرئيسي

لارتفاع أسعار هذا القسم على مستوى

العراق يرجع بشكل رئيسي لارتفاع

أسعار الخضروات والأسماك. واشار

اسواق ومستهلكون في بغداد (أرشيف) البيان الى أن قسم المشروبات الكحولية والتبغ سبجلت أسعارها ارتفاعا طفيفاً خلال الشهر الصالى بمعدل ٠٠,١٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعاره في منطقة الوسط بمعدل ٠,١٪ في حين شهدت أسعارها استقراراً في كل من منطقتى كردستان والجنوب سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بمعدل ٦,٥٪ مقارنة بأسعارها في شهر كانون الأول ٢٠١٠، اما قسم الملابس و الأحذية سجلت أسعاره ارتفاعا خلال الشهر الصالي بمعدل ١,١٪ مقارنـة بالشـهر السابق، نتيجـة لارتفاع أسـعارها في منطقة كردستان بمعدل ١,١٪ وفي منطقة الوسط بمعدل ٢,١٪ وفي منطقة الجنوب بمعدل ٤٠٠٪. سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بمعدل ٨,٢٪ مقارنة بأسعارها في شهر كانون الأول ٢٠١٠. وذكر الجهاز في بيانه أن قسم السكن شهدت أسعاره ارتفاعا خلال الشهر

الصالي بمعيدل ٣,٠٪ مقارنية بالشيهر

السابق، نتيجـة لارتفـاع أسـعاره في

منطقة كردستان بمعدل ١,٧٪ وفي منطقة الوسط بمعدل ١٠٠٪، في حين استقرت في منطقة الجنوب. سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بمعدل ١١,٩٪ مقارنة بأسعاره في شهر كانون الأول ۲۰۱۰ بسبب ارتفاع اسعار ایجارات الدور السكنية بمعدل ١٠,٤٪ وكذلك بسبب ارتفاع أسعار اجور الكهرباء بمعدل ١٠٠٪ نتيجة تطبيق التسعيرة

وأوضح الجهاز المركزي للاحصاء أن المجموعة الفرعية الوقود (البنزين والنفط والغاز) فقد شهدت أسعارها ارتفاعا خلال شهر كانون الأول ٢٠١١ بمعدل ٧,٠٪ مقارنة بالشهر السابق نتيجة لارتفاع اسعارها في منطقة كردستان بمعدل ١,٩٪ وفي منطقة الوسط بمعدل ٤٠٠٪ وفي منطقة الجنوب بمعدل ٠,١٪. سحلت أسعار هذه المجموعة ارتفاعا بمعدل ٢,٦٪ مقارنة بأسعارها في شهر كانون الأول

لكن البيان اكد أن قسم التجهيزات والمعدات المنزلية سجلت أسعاره استقرارا خلال الشهر الصالى مقارنة بالشهر السابق، حيث انخفضت أسعاره في منطقة كردستان بمعدل ٢,٠٪ وفي منطقة الوسط بمعدل ١٠,١٪ في حين ارتفعت أسعاره في منطقة الجنوب بمعدل ٢,٠٪. سـجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بمعدل ١,٨٪ مقارنة بأسعاره في شهر كانون الأول ٢٠١٠ ،اما قسم الصحة سجلت أسعاره ارتفاعا طفيفا خلال الشهر الحالى بمعدل ٠٠,٢٪ مقارنة بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعاره في كل من منطقتي كردستان والوسط بمعدل ٠٠١٪ وفي منطقة الجنوب بمعدل ٢٠,٣ ٪. سجلت أسعار هذا القسم ارتفاعا بمعدل ٧,٧٪ مقارنة بأسعاره في شهر كانون الأول ٢٠١٠، كما هو الحال في قسم النقل سجلت أسعاره ارتفاعا طفيفاً مقدار ١٠,١٪ خلال الشهر الصالى مقارنية بالشهر السابق، نتيجة لارتفاع أسعاره في كل من منطقتي كردسـتان والجنوب بمعدل ٣٠,٠٪ في حين انخفضت أسعاره في منطقـة الوسـط بمعدل ٢٠٠٪. سـحلت أسعار هذا القسم انخفاضا بمعدل ٨,٨٪ مقارنة بأسعاره في شهر كانون

برلماني؛ موازنة العام الحالي تكرس المركزية

بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

قال عضو اللجنة الاقتصادية النائب حسين المرعبي إن قانون موازنة العام الحالي لم يختلف عن قانون ٢٠١١ ، وإن بقاء تلك القوانين على حالها ربما تكون فرصة لعدد من المحافظات بإنشاء الأقاليم.

قانون الموازنة الاتحادية الحالى لا يفرق عن القانون السابق لعام ، ٢٠١١ حيث أنه كرس المركزية من جديد ولم يعط صلاحيات مناسعة لمجالس المحافظات، لافتاً ، الى أن الأمر سوف يخلق مشكلة جديدة وربما سيدفع بعض المحافظات للمطالبة بإنشاء الأقاليم. وتابع: إن الأمر برمته مرهون بمدى تنظيم جلسات محلس النواب من خلال حضور النواب والتزامهم بحضور الجلسات لمناقشة الموازنة والتصويت عليها ، وتابع، لاسبوع أخر ستبقى القراءة الثانية لموازنة العام ٢٠١٢ غير مكتملة ، وسط مزيد من الانتقادات لمسودتها الحالية، وعلى ما يبدو فان موقف بعض كتل التحالف الوطنى جاءت مطابقة الى حد ما لموقف التحالف الكردستاني ، والاسيما فيما يخص حصص

البالغة نحو٩٣ ترليون بعجز ١٤ ترليون دينار، فيما بلغت النفقات التشغيلية، ٦٤ ترليون دينار، في حين بلغت النفقات الاستثمارية ٢٩ ترليون دينار،على أساس معدل ٧٦,٥ دو لارا للبرميل النفط الواحد وبمعدل مليونين و ٢٠٠٠ ألف برميل يومياً، بينها ١٠٠ ألف برميل من إقليم كردستان.

□ بغداد/ المدى الاقتصادي أعلنت لجنة الاقتصاد والاستثمار

واضاف المرعبى (للوكالة الاخبارية للانباء): ان

وكان وزير المالية رافع العيساوي قد أعلن في الثامين من شهر كانون الأول من العام الماضي، في مؤتمر صحافي أن مجمل الموازنة للعام ٢٠١٢ قد بلغت ١١٧ ترليون دينار، مبينا، أن حصة الميزانية التشغيلية لعام ٢٠١٢ بلغت ٨٠ ترليون دينار، مقابل ٣٧ ترليون دينار كميزانية استثمارية، وبنسبة عجزبلغ ۱۶ ترليون دينار وهو ما يمثل ۱۰٪ من الناتج المحلى الاجمالي و١٢ بالمائلة من مجمل

المحافظات وإقليم كردستان.

وأقر مجلس النواب على الموازنة العامة للعام ٢٠١١

النيابية عن التوصل الى حلّ لمشكلة عائدية الاراضى واستملاكها بين الهيئة الوطنية للاستثمار ويبن وزارات ومؤسسات الدولة، مشيرة الى ان العديد من الوزارات ومؤسسات الدولة كانت تعيق عمل المشاريع الاستثمارية

بسبب امتناعها عن منح المستثمرين قطع الاراضى العائدة لها. وكانت الهيئة الوطنية للاستثمار قد

وجهت السبت الماضى رؤساء هيئات

وحدة سكنية حسب حصة كل محافظة. وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية محما خليل لـ"شفق نيوز" إن ما اقدمت عليه الهيئة الوطنية للاستثمار خطوة لحل مشكلة عائدية الاراضي"

الاستثمار في المحافظات إلى الاسراع في

حصر وجرد الأراضي المرشحة للاستثمار

وتصنيفها لتهيئتها لمشروع بناء مليون

يتماشي مع قانون الهيئة المعدل ، وهي وأقرت هيئة الاستثمار في عام ٢٠٠٦ قانونا جديدا للاستثمار في العراق، السكنية وغيرها". ووفق القانون تعد الهيئة مسؤولة عن

كافة المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصيراً، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إحازات الاستثمار في مناطقها وأجرى عليه البرلمان تغييرات واسعة في نهاية ٢٠٠٩. وين خليل أن مشكلة عائدية واستملاك الاراضي احدى المعوقات الكبيرة التي تواجه المشاريع الاستثمارية حيث تمتنع الوزارات والمؤسسات الحكومية عن منح المستثمرين اراضيها لاقامة المشاريع

وأشار خليل الى ان المستثمر يراجع ما يقارب عشرين دائرة ومؤسسة حكومية للحصول على موافقة منح الارض، والنتيجة تكون أن قامت إحداها بعدم منحها له"، داعياً الى "وضع جميع الاراضي تحت تصرف الهيئة الوطنية للاستثمار لكي تأخذ المحافظات دورها في مجال التنمية والاعمار".

وكانت عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار ناهدة الدايني قد أكدت في وقت سابق لـ"شفق نيوز"، على أن "قطاع الاستثمار فى البلاد يتقدم خطوة ويتراجع

عشر خطوات نتيجة المعوقات التي تواجهه ومن ابرزها امتناع الوزارات والهيئات الحكومية من اعطاء اراضيها لانشاء المشاريع الاستثمارية عليها"، مطالبة ب"ربط عائدية تلك الاراضى

الأول ٢٠١٠ .

الاستثمارية". وتنصى المادة (١٠) قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ على أن المستثمر يتمتع بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون".

بمجلس الوزراء للتسهيل على العملية

مصادر؛ عدم زيادة رواتب المتقاعدين سببه الالتزامات مع صندوق النقد الدولي



□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي ضمن الموازنة المالية العامة للدولة ٢٠١٢. عزا عضو اللجنة المالية النيابية هيثم الجبورى وقال الجبوري لوكالة الفرات نيوز: إن

عدم زيادة رواتب المتقاعدين الى ارتباط العراق باتفاقات مع صندوق النقد الدولي . وكانت وزارة المالية قد اعلنت في وقت سابق

المتقاعدين شريحة مهمة جدا وتعانى من شظف العيش وجميع الكتل السياسية متفقة على انهم من اكثر المتضررين في البلاد وينبغي رفع الحيف عنهم . عن عدم وجود زيادة في رواتب المتقاعدين

واضاف: أن السبب الذي يمنع مجلس النواب والحكومة من زيادة رواتب هذه الشريحة هو الالتزامات مع صندوق النقد الدولي إذ ان أي زيادة في رواتب المتقاعدين يعني زيادة في الموازنة التشعيلية وهذا ما يرفضه صندوق النقد الدولي.

واوضح: أن فض الالتزامات مع صندوق النقد الدولى سيسبب مشاكل اقتصادية كبيرة للبلاد لاسيما مع الدول الدائنة التي ستطالب بديونها دفعة كاملة مما سيسبب اوضاعا مرهقة للاقتصاد العراقي".

ويذكر أن النائب باقر جبر الزبيدي اكد في وقت سابق أنه لا علاقة لصندوق النقد الدولي بزيادة رواتب المتقاعدين، موضحا أن هذه الخطابات تحددها الحكومة.

وقال الزبيدي: إن هذاك اتفاقية تسمى الاتفاقية الساندة بين العراق والصندوق الدولى وتنص على التعاون بين الجانبين وليس فرض شروط على أحد الأطراف"، مؤكدا أن "هذه الاتفاقية هي لصالح العراق".

وأضاف: إن صندوق النقد الدولي لا يتدخل في رفع أو عدم رفع رواتب المتقاعدين.

لجنة نيابية: تخصيصات الإسكان لا تتناسب وأزمة السكن

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

اكدت لجنة الخدمات والاعمار النيابية ان تخصيصات وزارة الاعمار والاسكان لا تسد حاجة العراق من الوحدات السكنية . وقالت رئيس اللجنة ايفان دخيل بحسب وكالة ⊙الفرات نيوز□: ان اللجنة استضافت يوم امس وزير الاعمار محمد الدراجي، واطلعنا على نسب انجاز الوزارة، وهي عالية جدا بلغت ٨١٪.

واكدت دخيل استعداد اللجنة لدعم وزارة الاعمار والاسكان في تقديم خدماتها الى كافة المحافظات من مبان واسكان وطرق وجسور

من حانيه قال عضو لجنة الخدمات و الاعمار احسان العوادي: ان تخصيصات الوزارة في العام الماضي بلغت نحو ٧٧٧ مليار دينار وزعت على ثلاثة محاور رئيسية وهي الطرق والجسور والمباني وغيرها لافتا الى ان التخصيصات الحالية والبالغة نصو ٥٠٢ مليار دينار لا تسد النقص الحاصل في الحاجة الفعلية للوحدات

واشار العوادي الى وجود نقص بحدود ٣ ملايين وحدة سكنية، والوزارة لغاية الان بهذه التخصيصات غير قادرة على اطلاق مشروع بناء حقيقى ماعدا ٢٥٠٠ وحدة بعموم البلد سبق وان اطلقتها خلال السنوات الماضية".

واكد سعي اللجنة لزيادة هذه التخصيصات في الموازنة الحالية او القادمـة وكذلـك تبنينا مشـروع اسكان الفقراء من تخصيصـات اضافية غير تخصيصات الوزارة، وذلك من الاحتياطي في الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٢ .